المحامي محمد نعامنة رئيس لواء الشمال في نقابة المحامين وعضو لجنة تعيين القضاة يُصرّح قائلا عن الخطة لإصلاح الجهاز القضائي:

" خطة انقلابية .. الأقليات بما في ذلك المجتمع العربي - هي المتضرر الأكبر "

قال المحامي محمد نعامنة – رئيس لواء الشمال في نقابة المحامين وعضو لجنة تعيين القضاة في حديث ادلى به لصحيفة بانوراما حول قراءته لخطة اصلاح الجهاز القضائي التي أطلقها وزير القضاء ياريف ليفين (الليكود) :

" تعد هذه الخطة انقلابية نوعا ما من قبل الأوساط القضائية من ناحية تعيين القضاة والمستشارين القضائيين وتغيير صلاحيات المحاكم والتدخل في قراراتها. لذلك يجب ان نوضح هنا ان نظاما سياسيا او ديمقراطي هو نظام حكم يعتمد على مبادئ معينة عالمية ، أهمها فصل السلطات ، حيث ان المعنى الأساسي للديمقراطية هو حكم الأغلبية ولكن مع الحفاظ على حقوق الأقليات. من اجل الوصول الى جهاز حكم ديمقراطي يجب الحفاظ على فصل السلطات والحفاظ على وجود عوامل وكوابح تمنح الجمهور الرقابة اللازمة على السلطات المختلفة مثل مراقب الدولة ومحكمة تراقب اعمال الحكومة وتصرفات السلطات ووجود دستور الذي يحكم تصرفات المجلس التشريعي " .

وتابع المحامي نعامنة قائلا: " في دولة لا يوجد فيها دستور ثابت وأنظمة كبح تكبح جماح الحكومة وتكفل مراقبة تصرفات الجهاز التشريعي والتنفيذي ، هناك حاجة الى وجود جهاز قضائي قوي بإمكانه ان يكفل وجود نظام حكم بطابع ديمقراطي ويكفل وجود رقابة وحماية الأقليات. لذلك ما يحدث الان هو طرح اقتراحات تضعف المحاكم وتمنع وجود رقابة على مكاتب الحكومة وتسمح بإعطاء قوة مفرطة للحكومات وللمجلس التشريعي، في ظل انعدام أي إمكانية للرقابة من قبل المحاكم " .

" هذا البند يسمح للمحكمة أن تفحص قرارات الحكومة "

وأشار المحامي نعامنة في حديثه الى بند " العقلانية " ، الذي يريد الوزير ليفين إلغاءه – قائلاً: " هذا البند يسمح للمحكمة أن تفحص قرارات الحكومة، على سبيل المثال حينما تقرر الحكومة سياسة معينة، فإن الاعتراض من قبل الأطراف على هذه السياسة يكون في محاكم إدارية والمسوغ هنا ان القرار غير عقلاني. وقد رأينا في الاسبوع الأخير قرار تعيين درعي حيث ان عددا من قضاة المحكمة العليا استعملوا هذا المسوغ القانوني من اجل ابطال قرار تعيين درعي كونه " غير عقلاني " . المحكمة تقوم بفحص جميع المعايير والأمور التي تتعلق بالقرار وإذا كان هناك قرار متطرف او ليس منطقيا " .

" المبدأ الأساسي الذي يجب ان يحكم هو مبدأ استقلالية الجهاز القضائي والقضاة "

وحول المعركة القائمة على اختيار القضاة وتغيير عملية تعيينهم، قال نعامنة: " المبدأ الأساسي الذي يجب ان يحكم هو مبدأ استقلالية الجهاز القضائي والقضاة، هذا المبدأ هو الذي يحدد كيفية عمل الجهاز القضائي وتعيين القضاة وعملهم في أي جهاز او مؤسسة تعتبر نفسها ديمقراطية. استقلالية القضاء مبدأ أساسي ومهم في هذا النقاش، الوضع القائم اليوم هو وضع موجود منذ سبعين عاما، حيث يجري تعيين القضاة من قبل لجنة معينة يقوم رئيس الدولة بتعيينهم، وهو هنا وظيفته رمزية فاللجنة برئاسة وزير القضاء هي التي تقوم بالإيعاز لرئيس الدولة. اللجنة مكونة من تسع أعضاء غالبيتهم مهنيين لان تركيبة اللجنة اليوم تشمل 3 قضاة من المحكمة العليا ومحامين منتخبين من قبل مجلس نقابة المحامين القطري ومندوبين من الحكومة والكنيست. الاقتراح الجديد ينص على اضافة مندوبي جمهور يتم اختيارهم من قبل الوزير وهذا الاختيار يثير خوفاً وقلقاً بأن يكون الاختيار سياسيا، وان تصبح تركيبة اللجنة بغالبيتها سياسية وان تطغى على عملية تعيين القضاة، وهذا الامر يمس باستقلالية القضاة وبثقة الجمهور " .

المحامي محمد نعامنة

" تأثير كبير على الأقليات "

وحول انعكاس تغيير صلاحيات محكمة العدل العليا على قضايا المواطنين العرب، قال نعامنة: " هذا التغيير الذي يحد من صلاحيات محكمة العدل العليا لن يؤثر فقط على العرب بل على كل من سيلجأون الى المحكمة لإيجاد حل لمشاكلهم. الأقليات هي المتضررة بشكل أكبر بسبب ذلك " .

" أتوقع ان تكون هناك تغييرات في الاقتراحات "

وحول صراع المستشارين القضائيين على تغيير مكانتهم القانونية، قال نعامنة: " يجب ان يكون هناك في كل نظام أجهزة للرقابة على الحكومات وعلى المكاتب الحكومية، من ضمن هذه الأجهزة هناك ما يسمى بالمستشارين القضائيين. المستشار القضائي المستقل يعتبر حاجزا ووسيلة كبح ورقابة على هذه المكاتب. الصيغة المقترحة هي ان يكون هناك " رجل ثقة " يتم تعيينه من قبل الوزير وتوصيته تكون مجرد توصية وليست ملزمة، حيث ان المستشار القانوني الذي يعين من قبل الوزير متوقع منه بان يقوم بتسهيل تنفيذ السياسة وليس الوقوف امامها. في ظل هذا الواقع – هذا الكابح سيفقد فعاليته، أتوقع ان تكون هناك تغييرات في الاقتراحات واعتقد انه ستكون هناك تعديلات فيها " .

" الضغط الجماهيري لإيقاف هذه الخطة سيؤثر بالتأكيد "

وأكد المحامي نعامنة على " ان الضغط الجماهيري لإيقاف هذه الخطة سيؤثر بالتأكيد على فتح الأوراق من جديد وسيتم في نهاية الامر الوصول الى حل بالنسبة لهذه الاقتراحات " .

משרד התיירות

دعوة شركات Travel Tech للعرض في مؤتمر الابتكار التابع لوزارة السياحة ومنظمة UNWTO في مركز المعارض في تل ابيب بين التواريخ 15 – 16 من شهر شباط / فبراير 2023

نداء

تنظم وزارة السياحة بالتعاون مع منظمة السياحة العالمية UN World Tourism Organization (UNWTO) مؤتمر Global Tourism Innovation Forum في موضوع الابتكار في السياحة/ بتاريخ 15-16.2.2023 في تل أبيب.

في إطار نشاط للنهوض بمكانة اسرائيل الدولية والنهوض بصناعة الـ – Travel Tech المحلية في اسرائيل، تدعو وزارة السياحة شركات Travel Tech اسرائيلية لعرض نفسها أمام المشاركين في المؤتمر من خلال عرض تقنيات ابتكارية في مجالات السياحة.

في مدخل قاعة المؤتمرات ستكون هناك 6 أجنحة عرض. تستطيع كل شركة أن تعرض **خلال يوم واحد من يومي المؤتمر** (حتى 12 شركة تعرض).
تكلفة المشاركة وعرض الجناح في مؤتمر الابتكار هي 3000 شيقل يشمل ضريبة القيمة المضافة، عن كل يوم كامل من أيام المؤتمر.

شركات Travel Tech التي تعرض تكنولوجيات ابتكارية والمعنية بالعرض يُطلب منها استيفاء الشروط التالية:

1. الشركة مسجلة في اسرائيل، بملكية اسرائيلية ومكان مقر الادارة هو في اسرائيل.
2. الـ – IP (Intellectual Property) للمنتوج / للمنتوجات المعروضة هو اسرائيلي.
3. المنتوجات او الخدمات التي سيتم عرضها مرتبطة **بعالم وبمجال السياحة** وهي ابتكارية.

شركات Travel Tech مدعوة لتقديم طلباتها في موقع وزارة السياحة
ابتداء من يوم الجمعة، الموافق 27.1.2023 الساعة 14:00
وحتى يوم الخميس، الموافق 2.2.2023 الساعة 12:00

الطلبات التي يتم تقديمها قبل او بعد المواعيد المشار اليها اعلاه، لن يتم فحصها.
في حال تم تمديد موعد التسجيل سيتم ارسال اشعار حول ذلك في موقع وزارة السياحة فقط.

يتم التسجيل على اساس كل من يسبق يفوز، ووفقا لنظام التسجيل بالخضوع لاستيفاء الشروط المذكورة أعلاه، وفقا لتقدير الوزارة الحصري.

يتم طلب الاشتراك وعرض جناح في المؤتمر، بواسطة استمارة التسجيل في موقع وزارة السياحة:
www.tourism.gov.il ‹ פרסומים ‹ קולות קוראים

الصيغة الكاملة للنداء والدستور منشورة في موقع الوزارة.

** تحتفظ الوزارة لنفسها بالحق في تغيير و / أو تعديل الشروط للاشتراك وعرض جناح في المؤتمر.

للاسئلة والايضاحات يمكن التوجه الى اوري طواب على هاتف 02-6664396
او على عنوان البريد الالكتروني: urit@tourism.gov.il

نعيد السياحة الى اسرائيل